



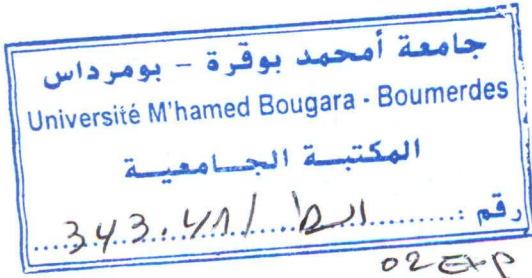
فلسفة النظام العقابي في الجزائر وحقوق السجين

على ضوء القواعد الدولية والتشريع الجزائري
والنصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه



د. أيمن الحدي
عين مليلة - الجزائر

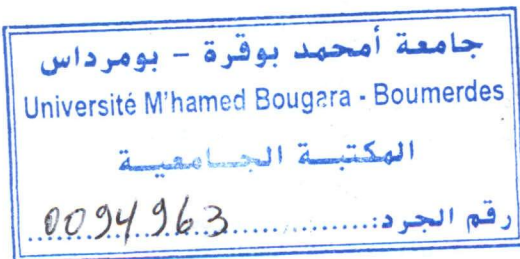
بريك الطاهر



فلسفة النظام العقابي

في الجزائر وحقوق السجين

على ضوء القواعد الدولية والتشريع الجزائري
والنصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه



د. أمحمد بوقرة
عين مليلة - الجزائر

الفهرس

5. فلسفة النظام العقابي في الجزائر
6. قاضي تطبيق العقوبات
7. مفهوم قاضي تطبيق العقوبات
7. تعريف قاضي تطبيق العقوبات
8. تعيين قاضي تطبيق العقوبات
9. تجريد النائب العام لدى المجالس القضائية في إمكانية التعيين
9. شروط تعيين قاضي تطبيق العقوبات
10. شرط الرتبة
10. شرط الميل أو الإعثناء بقطاع السجون
12. مكانة قاضي تطبيق العقوبات في السلم القضائي
12. علاقة قاضي تطبيق العقوبات بالنيابة العامة
13. الفرق بين تنفيذ العقوبات وتطبيق العقوبات
13. تنفيذ العقوبات
13. تطبيق العقوبات
16. علاقة قاضي تطبيق العقوبات بمدير المؤسسة العقابية
19. أسباب إحداث منصب قاضي تطبيق العقوبات
19. الأسباب الفقهية
19. تطور الهدف من العقوبة
20. تطور مفهوم المسؤولية الجزائية
21. الأسباب القانونية
22. الأساس الإجرائي للتدخل القضائي
22. الأساس القائم على التصور القانوني

23. نظرية الظروف الطارئة
23. نظرية استمرار القضاء
23. نظرية إمتداد الشرعية إلى مرحلة التطبيق
24. الطبيعة القانونية لمقررات قاضي تطبيق العقوبات
25. تسبيب مقررات قاضي تطبيق العقوبات
28. تنفيذ مقررات قاضي تطبيق العقوبات
31. مراقبة مشروعية تطبيق العقوبات السالبة للحرية والعقوبات البديلة عن الإقتضاء
33. المساهمة في حل النزاعات العارضة المتعلقة بتنفيذ الأحكام الجزائية
34. تلقي شكاوي المحبوسين وتظلماتهم
38. ضمان التطبيق السليم لتدابير تفريد العقوبة
39. مفهوم تفريد العقوبة
40. ترتيب وتوزيع المحبوسين
42. تصنيف المؤسسات العقابية
42. مؤسسة الوقاية
43. مؤسسة إعادة التربية
43. مؤسسة إعادة التأهيل
44. المراكز المتخصصة
44. مراكز متخصصة للنساء
44. مراكز متخصصة للأحداث
44. أنظمة الإحتباس
45. المساهمة في إعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوسين
46. نظام البيئة المغلقة
46. التعليم
46. محو الأمية

47.	التعليم العام.
48.	التكوين المهني.
50.	العمل.
51.	في نظام البيئة المفتوحة.
51.	الورشات الخارجية.
53.	الحرية النصفية.
55.	مؤسسات البيئة المفتوحة.
56.	تكييف العقوبة.
58.	إجازة الخروج.
61.	التوقيف المؤقت لتطبيق العقوبة.
64.	الإفراج المشروط.
66.	شروط الاستفادة من الإفراج المشروط.
68.	الجهة المانحة للإفراج المشروط.
68.	كيفية الفصل في طلب الإفراج المشروط.
71.	مقرر الإفراج المشروط.
72.	الإختصاص المحلي لقاضي تطبيق العقوبات.
73.	إلغاء مقرر الإفراج المشروط.
75.	النظام القانوني للإفراج المشروط.
79.	ماهية الإفراج المشروط.
80.	مفهوم الإفراج المشروط.
80.	المفهوم التقليدي للإفراج المشروط.
81.	الإفراج المشروط وسيلة تهذيبية.
82.	الإفراج المشروط وسيلة للتخفيف من إكتظاظ السجون.
84.	المفهوم الحديث للإفراج المشروط.

84.	الإفراج المشروط وسيلة تفريد المعاملة التهديبية للمحبوس
85.	النظرة الجديدة للإفراج المشروط
86.	دور الإفراج المشروط في التأهيل الإجتماعي
88.	الإفراج المشروط تدبير مستقل للتأهيل الإجتماعي
89.	الإفراج المشروط تدبير مستقل لإعادة التأهيل الإجتماعي للمحكوم عليه
90.	دور قاضي تطبيق العقوبات في المعاملة العقابية التهديبية في البيئة المفتوحة
92.	التكييف القانوني لنظام الإفراج المشروط
92.	الإفراج المشروط عمل إداري
94.	الإفراج المشروط عمل قضائي
95.	رأينا في التكييف القانوني للإفراج المشروط
97.	ضوابط الإفراج المشروط
97.	الشروط الموضوعية للإفراج المشروط
98.	الطابع الجزائي للمحبوس
98.	مجال الإفراج المشروط
99.	تطبيق الإفراج المشروط على المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية قصيرة المدة
100.	فترة الاختبار
101.	المحبوس المبتدئ
102.	المحبوس معتاد الإجرام
102.	المحبسون بعقوبات مؤبدة
103.	سلوك المحبوس أثناء تنفيذ العقوبة
103.	أساس إشتراط السلوك الحسن
104.	حسن السيرة والسلوك
106.	تقديم المحبوس لضمانات جدية للإستفادة
107.	دور إرادة المحبوس في تحقيق الضمانات الجدية للإستفادة

108.	معايير تقدير الضمانات الجدية للإستفادة
113.	أداء المحبوس للإلتزامات المالية المحكوم بها عليه
114.	الإستثناءات الواردة على الشروط الموضوعية
114.	إعفاء المحبوس من شرط فترة الإختبار
115.	إعفاء المحبوس من جميع الشروط الموضوعية
117.	الشروط الشكلية
118.	مرحلة الطلب أو الإقتراح
118.	تقديم الطلب من المحبوس أو ممثله القانوني
119.	تقديم إقتراح الإفراج المشروط من مدير المؤسسة العقابية
119.	تقديم إقتراح من قاضي تطبيق العقوبات
120.	مرحلة التحقيق السابق
120.	الغاية من إجراء التحقيق
121.	الإعداد والتحضير لإجراء التحقيق
122.	الهيئات المكلفة بإجراء التحقيق
123.	لجنة تطبيق العقوبات
127.	لجنة تكييف العقوبات
129.	المقرر الصادر عن لجنة تطبيق العقوبات
130.	المقرر الصادر عن لجنة تكييف العقوبات
131.	مرحلة صدور القرار النهائي للإفراج المشروط
131.	الإفراج المشروط من إختصاص قاضي تطبيق العقوبات
133.	الإفراج المشروط من إختصاص وزير العدل
138.	آثار الإفراج المشروط
139.	المعاملة التهذيبية للمفرج عنهم شرطيا
139.	الهيئات المنفذة للمعاملة التهذيبية للمفرج عنهم شرطيا

إشراف المصالح الخارجية لإدارة السجون على تنفيذ المعاملة التهديئية	
للمفرج عنهم	141.
الإشراف على المفرج عنهم شرطيا	144.
تدابير المراقبة والمساعدة	145.
تدابير المراقبة	145.
تدابير المساعدة	147.
الإلتزامات الخاصة	149.
الإلتزامات الإيجابية	150.
الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم شرطيا	151.
صور الرعاية اللاحقة	152.
إمتداد المفرج بعناصر بناء مركزه الإجتماعي	153.
إزالة العقبات التي تواجه المفرج عنه	155.
الهيئات المشرفة على الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم	156.
اللجنة الوزارية المشتركة لتنسيق نشاطات إعادة تربية المحبوسين وإعادة	
إدماجهم الإجتماعي	156.
المصالح الخارجية لإدارة السجون	158.
المجتمع المدني	159.
أثر الإفراج المشروط على العقوبات التبعية والتكميلية وتدابير الأمن	161.
أثر الإفراج المشروط على العقوبات التبعية	161.
الحجز القانوني	161.
الحرمان من الحقوق الوطنية	164.
أثر الإفراج المشروط على العقوبات التكميلية	166.
تحديد الإقامة	166.
المنع الإقامة	168.

170.	الحرمان من مباشرة بعض الحقوق
171.	نشر الحكم
172.	أثر الإفراج المشروط على تدابير الأمن
174.	المنع من ممارسة مهنة أو نشاط أو فن
175.	سقوط حقوق السلطة الإيوائية
176.	إنهاء الإفراج المشروط
176.	إنقضاء مدة الإفراج المشروط
	أثر إنقضاء مدة العقوبة المتبقية على الإلتزامات المفروضة على المفرج عنه
176.	شرطيا
178.	وضعية المفرج عنه بإنقضاء فترة الإفراج دون إلغاء الإفراج
178.	تاريخ إنتهاء العقوبة
179.	إلغاء الإفراج المشروط
179.	أسباب إلغاء الإفراج المشروط
180.	صدور حكم جديد بالإدانة
181.	عدم إحترام الشروط المنصوص عليها في المادة 145 ق.س
182.	المساس بالأمن والنظام العام في المجتمع
182.	إجراءات إلغاء الإفراج المشروط
183.	سلطة الإلغاء
184.	الإتجاه نحو منح الإختصاص بإلغاء الإفراج المشروط إلى السلطة القضائية
186.	الطعن في قرار إلغاء الإفراج المشروط
188.	آثار إلغاء الإفراج المشروط
188.	إعادة المفرج عنه إلى المؤسسة العقابية لتنفيذ المدة المتبقية من العقوبة
189.	مدى إمكانية منح الإفراج المشروط بعد إلغائه
192.	القواعد الدولية
192.	مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان..... 214.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية..... 219.
- إتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من دروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية أو المهينة..... 238.
- إتفاقية حقوق الطفل..... 253.
- الأحكام الدستورية..... 274.
- دستور 1963..... 274.
- دستور 1976..... 276.
- دستور 1989..... 278.
- دستور 1996..... 280.
- النصوص التشريعية والتنظيمية..... 284.
- قانون الإجراءات الجزائية..... 284.
- قانون 04-05 المؤرخ في 06 فبراير 2005 يتضمن قانون تنظيم السجون..... 294.
- مرسوم تنفيذي رقم 05-180 المؤرخ في 17 مايو سنة 2005 يحدد تشكيلة لجنة تطبيق العقوبات وكيفيات سيرها..... 327.
- مرسوم تنفيذي رقم 05-181 المؤرخ في 17 ماي سنة 2005 يحدد تشكيلة تكييف العقوبات وتنظيمها وسيرها..... 330.
- مرسوم تنفيذي رقم 05-429 المؤرخ في 08 نوفمبر سنة 2005 يحدد تنظيم اللجنة الوزارية المشتركة لتنسيق نشاطات إعادة تربية المحبوسين وإعادة إدماجهم الإجتماعي ومهامها وتسييرها..... 333.
- مرسوم تنفيذي رقم 05-430 المؤرخ في 8 نوفمبر سنة 2005 يحدد وسائل الإتصال عن بعد وكيفيات إستعمالها من المحبوسين..... 336.
- مرسوم تنفيذي رقم 05-431 المؤرخ في 8 نوفمبر سنة 2005 يحدد شروط وكيفيات منح المساعدة الإجتماعية والمالية لفائدة المحبوسين المعوزين عند الإفراج عنهم..... 338.

- مرسوم تنفيذي رقم 284-06 المؤرخ في 21 أغسطس 2006 يتضمن تنظيم
340. المفتشية العامة لمصالح السجون وسيرها ومهامها
- مرسوم تنفيذي رقم 129-89 المؤرخ في 25 يوليو 1989 يحدد صلاحيات
342. وزير العدل
- مرسوم تنفيذي رقم 333-04 مؤرخ في 24 أكتوبر 2004 المتضمن تنظيم
346. الإدارة المركزية في وزارة العدل
- مرسوم تنفيذي 202-98 المؤرخ في 20 يوليو 1998 المتضمن إحداث المديرية
361. العامة لإدارة السجون وإعادة التربية وتنظيمها
- مرسوم تنفيذي رقم 309-91 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991 المتضمن القانون
363. الأساسي الخاص المطبق على موظفي إدارة السجون
- مرسوم 55-92 المؤرخ في 12 فبراير 1993 يؤسس نظام التعويضات لفائدة
383. المستخدمين المنتمين إلى أسلاك إدارة السجون التابعة لوزارة العدل
- مرسوم 54-93 المؤرخ في 16 فبراير 1993 يحدد بعض الواجبات المهنية
384. الخاصة المطبقة على الموظفين والأعوان العموميين وكل عمال المؤسسات
- مرسوم تنفيذي رقم 223-91 المؤرخ في 14 يوليو 1991 يجعل مدرسة تكوين
- موظفي الإدارة لإعادة تربية المعتقلين وتأهيلهم إجتماعيا مدرسة وطنية
387. لإدارة السجون
- مرسوم تنفيذي 109-06 المؤرخ في 8 مارس سنة 2006 يحدد كفايات تنظيم
394. المؤسسة العقابية وتسييرها
- مرسوم رقم 38-72 المؤرخ في 10 فبراير 1972 يتعلق بتنفيذ حكم الإعدام
398. مرسوم 36-72 المؤرخ في 10 فبراير 1972 يتعلق بمراقبة المساجين وتوجيههم
400. مرسوم 37-72 المؤرخ في 10 فبراير 1972 يتعلق بإجراءات تنفيذ المقررات
403. الخاصة بالإفراج المشروط

- مرسوم تنفيذي رقم 393-04 المؤرخ في 4 ديسمبر 2004 يتضمن تنظيم المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج. 408.....
- مرسوم 34-85 المؤرخ في 09 فبراير 1985 يحدد إشتراكات الضمان الاجتماعي لأصناف خاصة من المؤمن لهم إجتماعيا. 419.....
- مرسوم 148-88 المؤرخ في 26 يوليو المتضمن تنظيم المحاسبة في مؤسسات السجون. 425.....
- أمر 50-72 المؤرخ في 5 أكتوبر 1972 يتعلق بتقديم الورقتين رقم 2 و 3 من صحيفة السوابق القضائية وآثارهما. 426.....
- الأمر 17-73 المؤرخ في 01 أبريل 1973 يتضمن إحداث المكتب الوطني لأشغال التربية وتحديد القانون الأساسي. 428.....
- أمر رقم 03-72 المؤرخ في 10 فبراير 1972 ويتعلق بحماية الطفولة والمراهقة. 432.....
- أمر 64-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 يتضمن إحداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة. 436.....
- مرسوم تنفيذي 99-07 المؤرخ في 29 مارس 2007 يحدد كيفية إستخراج المحبوسين وتحويلهم. 445.....
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 13 ماي 1997 يتضمن التغطية الصحية للمساجين بالمؤسسات العقابية التابعة لوزارة العدل. 450.....
- إتفاقية نموذجية لتكوين المساجين مهنيا ما بين وزارة العدل ووزارة التكوين المهني والعمل. 453.....
- إتفاقية شراكة تتضمن تكوين وإعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوسين بين وزارة العدل ووزارة التشغيل والتضامن ووزارة التكوين والتعليم المهنيين. 459.....
- إتفاقية بين وزارة التربية الوطنية ووزارة العدل المؤرخة في 20 ديسمبر 2006 المتضمنة تكوين وتأهيل المحبوس في المؤسسات العقابية. 462.....
- النظام الداخلي لمراكز إعادة تأهيل الأحداث. 465.....

- قرار رقم 25 بتاريخ 31 ديسمبر 1989 يتضمن القانون الداخلي للمؤسسات
العقابية 484.
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 10 ديسمبر 1991 يتضمن وضع بعض الأسلاك
النوعية التابعة لوزارة الصحة والشؤون الاجتماعية في حالة الخدمة لدى وزارة
العدل 507.
- قراران وزاريان مشتركان مؤرخان في 10 ديسمبر 1991 يتضمنان وضع
بعض الأسلاك النوعية التابعة لوزارة الصحة والشؤون الاجتماعية في حالة
الخدمة لدى وزارة العدل 508.
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في شوال عام 1413 الموافق لـ 28 مارس 1993
يتضمن وضع بعض الأسلاك النوعية التابعة لإدارة التجهيز ووزارة السكن
في حالة القيام بالخدمة لدى مصالح إدارة وزارة العدل والمؤسسات العمومية
ذات الطابع الإداري التابعة لها 511.
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 يوليو 1993 يتضمن وضع بعض الأسلاك
النوعية التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة في حالة القيام بالخدمة لدى وزارة
العدل 513.
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 يوليو 1993 يتضمن وضع بعض الأسلاك
النوعية التابعة لوزارة التكوين المهني في حالة القيام بالخدمة لدى وزارة
العدل 514.
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 18 ماي سنة 1993 يتضمن وضع بعض
الأسلاك النوعية التابعة لوزارة التربية الوطنية في حالة القيام بالخدمة لدى
وزارة العدل 515.
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 ماي سنة 1998 يحدد إطار تنظيم المسابقات
على أساس الشهادات والإختبارات والإمتحانات المهنية للإلتحاق بالأسلاك
الخاصة بإدارة السجون 516.

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 17 أبريل 1993 يتضمن تنظيم المدرسة الوطنية
522. لإدارة السجون
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 17 أبريل 1993 يتضمن تنظيم المنصب العليا
523. للمدرسة الوطنية لإدارة السجون
- قرار وزاري مشترك رقم 3 مؤرخ في 13 يوليو 1995 يتضمن إحداث ملحقة
525. للمدرسة الوطنية لإدارة السجون بالمسيلة
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 13 يوليو 1995 يتضمن إحداث ملحقة للمدرسة
527. الوطنية لإدارة السجون بقصر الشلالة
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 23 فبراير 1972 يتعلق بتنظيم كتابات الضبط
529. القضائي لمؤسسات السجون
- قرار مؤرخ في 23 فبراير 1972 يتعلق بأمن مؤسسات السجون
532. قرار مؤرخ في 20 أكتوبر 1997 يتضمن تنظيم إستخراج المساجين ونقلهم
536. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 13 ماي 1997 يتضمن الإتفاقية المتعلقة بالتغطية
الضحية للمساجين بالمؤسسات العقابية التابعة لوزارة العدل
543. قرار مؤرخ في 23 فبراير سنة 1972 يتعلق بالمعالجة الإستشفائية للمساجين
547. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 26 يوليو 1983 يتضمن كفايات إستعمال اليد
العاملة في السجون من طرف المكتب الوطني للأشغال التربوية
549. إتفاقية مؤرخة في 03 ماي 1986 تتعلق بشروط وكفايات تنظيم التربية
البدنية والرياضية ونشاطات ترفيهية تربوية بالمؤسسات العقابية
550. إتفاقية بين وزارة العدل ووزارة التكوين المهني مؤرخة في 17 نوفمبر 1997
المتضمنة بتكوين المساجين مهنيا
554. إتفاقية تنسيق وتعاون في مجال التعليم والتربية الإسلامية والتكوين بين وزارة
العدل ووزارة الشؤون الدينية المؤرخة في 21/12/97
- 558.

- قرار مؤرخ في 23 فبراير 1972 يتضمن تحديد قائمة الجرائد والمجلات الدورية
الوطنية التي يمكن للمساجين قراءته. 563.
- قرار مؤرخ في 23 فبراير 1972 يتضمن تحديد الشروط التي يمكن توجيهها
بنشر البرامج التربوية الصادرة عن الإذاعة والتلفزة الجزائرية. 564.
- قرار مؤرخ في 14 فبراير 1989 يضبط تشكيل لجان الترتيب والتأديب في
مؤسسات السجون وإختصاصاتها. 565.
- قرار مؤرخ في 29 جوان 1997 يتضمن النظام الداخلي لمركز إعادة تأهيل
الأحداث. 567.
- النظام الداخلي لمراكز تأهيل الأحداث. 572.
- قرار مؤرخ في 23 فبراير 1972 يتعلق بالمحافظة على أموال المساجين الموضوعة
بكتابات الضبط لمؤسسات السجون. 586.
- مرسوم رقم 72-35 المؤرخ في 10 فبراير سنة 1972 يتضمن إنشاء لجنة التنسيق
لترقية إعادة تربية المساجين وتشغيلهم. 588.
- إتفاقية ثنائية بين المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج والديوان الوطني
لحو الأمية وتعليم الكبار المؤرخة في 29 جويلية 2007. 590.
- إتفاقية ثنائية بين المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج والديوان الوطني
لتعليم والتكوين عن بعد في مجال توفير تعليم وتكوين عن بعد لفائدة
المحبوسين المؤرخة في 2007/07/29. 593.
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2005/12/12 يحدد جدول نسب المنحة المالية
التي تتلقاها اليد العاملة العقابية. 596.
- قرار مؤرخ في 18 جويلية 2004 المتعلق بتحديد نظام الحراسة بالمؤسسات
العقابية التابعة لوزارة العدل. 597.
- تعديل المادتين 3 و4 من القرار الوزاري المؤرخ في 2004/07/18 المتضمن تحديد
نظام الحراسة. 602.

- مرسوم رقم 73-01 المؤرخ في 05 يناير 1973 يتعلق بإجراءات تنفيذ أحكام
الصادرة عن المحاكم العسكرية 604.
- المرسوم 73-03 المؤرخ في 5 يناير 1973 يتضمن تنظيم السجون 610.
- المرسوم رقم 73-4 المؤرخ في 5 يناير 1973 المتعلق بإجراءات التنفيذ المتعلقة
بقرار الإفراج المشروط 612.
- مرسوم 73-02 المؤرخ في 5 يناير 1973 يتضمن تحديد المصاريف القضائية
العسكرية 617.
- نموذج مقرر لجنة تطبيق العقوبات المتضمن الموافقة على منح الإفراج
المشروط للمحبوس 632.
- نموذج لشهادة الطعن بالنقد في قرار لجنة تطبيق العقوبات 633.
- نموذج في مقرر الإستفادة من الإفراج المشروط 634.
- نموذج من مقرر إلغاء الإستفادة من الإفراج المشروط 636.
- نموذج من مقرر الإستفادة من الإفراج المشروط 638.
- نموذج من مقرر الإستفادة من الإفراج المشروط 640.
- نموذج من محضر تبليغ 642.
- نموذج من محضر جلسة لجنة تطبيق العقوبات 643.
- نموذج من طلب رد الاعتبار 644.
- نموذج من طلب إعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوس 645.
- نموذج 2 من مقرر الإستفادة من الإفراج المشروط 646.
- نموذج من تقرير حول سيرة وسلوك المحبوس 648.
- نموذج من تقرير عن المحبوس المستفيد من الإفراج المشروط 649.
- بطاقة التوجيهات العامة للمهام والإجراءات العملية لتسيير مصلحة إعادة
الإدماج بالمؤسسات العقابية 650.
- الخاتمة 652.

المؤلف في سطور



بريك الطاهر من مواليد 1953 بتبسة، درس المرحلة الثانوية بقسنطينة، ودرس الحقوق بجامعة عنابة، وله أجازة من المعهد الوطني للقضاء، وصدرت له كتب ومنشورات متخصصة.

هذا الكتاب

يعالج هذا الكتاب مشكلة تبدو وكأنها ملازمة للمجتمعات الأكثر تعقيدا... هل يعقل أن تكون سمة من سمات التحضر؟!!!

ما يمكن أن يقال في هذا الموضوع (النظام العقابي وحقوق السجين) هو انتقال المفهوم التاريخي الاجتماعي والقانوني لحماية السجين وأنظمة الإدماج من فكرة العقاب إلى فكرة الإصلاح... هنا نتساءل، كيف نتعامل قانونيا في بلادنا مع هذه الفئة التي لم تعد بالهيئة في مجتمعنا...

هل نعتبر السجين الجزائري مجرما آثما لا فائدة في إصلاحه علينا رده، أم نعتبره ضحية لتناقضات يعيشها، مع تأكيد تضافر عدة عوامل سبب لذلك؟

مهما كانت النظرة إلى السجين هل بمقدورنا عمليا وحتى تقنيا أن نتناول بالدراسة الموضوعية هذه الظاهرة ألا وهي ظاهرة إصلاح السجين؟ ثم كيف نختار لجنة تطبيق العقوبات، هذه اللجنة التي عليها أن تكون فنانة في مهنتها الإنسانية دقة ومهارة طالما أن بيدها مصير هذا السجين.

الأهم من المهم في الموضوع كله هو الوصول إلى غاية أساسية في معالجة المسجون اجتماعيا أثناء الحبس وما بعد الحبس.

المؤلف

ISBN : 9947 26 214 6



9789947 262146